

**مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2022
بتعدل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2009
في شأن مكافحة التبيغ**

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،

نون محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء ، وتعديلاته ،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2009 في شأن مكافحة التبيغ ،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 2020 بشأن الصحة العامة ،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية ، وتعديلاته ،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (76) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ،
 - وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ،
 - وبناء على ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير الصحة ووقاية المجتمع ،
وموافقة مجلس الوزراء ،
- أصدرنا المرسوم بقانون الآتي :-

(المادة الأولى)

يضاف إلى المادة (5) من القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2009 المشار إليه ، فقرة جديدة تكون نصها
على النحو الآتي :-

- استثناء من نص البند (1) ، وع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية النافذة في الدولة ،
لمجلس الوزراء أن يصدر قراراً يرخص بموجبه زراعة وصناعة التبغ ومنتجاته ومشتقاته
والمصنوعات المرتبطة به داخل الدولة ، وذلك بناء على عرض وزير الصحة ووقاية المجتمع
بعد التنسيق مع وزير المالية والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والسلطات الاتحادية والمحلية
المختصة ، وبيان القرار كافة الأحكام والشروط والإجراءات الواجب مراعاتها عند منح الترخيص
بالزراعة أو بالتصنيع ، بما في ذلك الاشتراطات الصحية ورسوم منح الترخيص وتجديده ،
والجزاءات الإدارية والمالية المترتبة على مخالفة أحكام ذلك القرار .

(المادة الثانية)

يلغى كل نص أو حكم ورد في أي تشريع آخر يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون.

(المادة الثالثة)

يُعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي
بتاريخ: 19 / محرم / 1444هـ
الموافق: 17 / أغسطس / 2022م